

## هندسة تجارية - سياسية للحجّ | ابن سلمان للمسلمين: الكعبة للأكثر مالاً



لم تؤفر «تغييرات» ولبي العهد السعودي، محمد بن سلمان، فريضة الحجّ التي صارت ممنوعة على كثيرين؛ إما لأنهم ما عادوا قادرين على تحمل تكاليفها، وإما بسبب الاستغلال السياسي الذي تمارسه السعودية، فتُعاقب دولًا وجماعات وأفرادًا بالحرمان من التأشيرات والتضييق على الحجاج، وصولاً إلى الاعتقال والترحيل وحتى القتل، وتعطى الأفضلية لمَن يجارونها في سياساتها

لم يكن الحجّ أبداً مجرّد موسم لأداء شعيرة دينية مفروضة على مَن يستطيع إليها سبيلاً، بل ظلّ دائمًا مناسبة تتأثر بالسياسة، إلا أنه لم يبلغ أبداً هذا المبلغ من التسييس، كما لم يحصل أن صار ابتسازاً سياسياً مكتشوفاً يُستخدم فيه المذبح والحرمان، للانتقام أو الإرثاء، والتأثير في المواقف السياسية للدول والجماعات، أو استثماراً مالياً يكون فيه جندي الربح هو الهدف الرئيس للحكومة السعودية. بخلاف ذلك، يعود الموسم في السابع من تموز الجاري، بعد غياب عامَين بسبب وباء «كورونا». ولكن في زمن ابن سلمان، لم يَعُد الحرم المكي يعصِم زوّاره من المطاردة والاضطهاد، ولو بنسبة معينة. وهذه كانت ميزة للحجّ في كل الأزمان، حتى في أيام الجاهلية، عندما كان مُشرِّكـون لا يزالون يمسكون بالحرم في بدايات الإسلام. إذ حتى هؤلاء لم يحرُّروا أحياناً كثيرة على الوقوف في وجه رغبة الناس في الحجّ، إلى حدّ دفع البعض إلى القول إن «أبو جهل» لو كان حيّاً لاستنكر ما يحصل الآن. صار الحجّ مكاناً للخوف وانعدام الأمان، ومصيدة للاعتقال التعسفي والترحيل القسري لمعارضين أجانب إلى بلدانهم، وبؤرة للتجسس على آخرين. ولم يَعُد ملايين المسلمين، نتيجة

ذلك، قادرين على الوصول إلى مكة لزيارة مقدّساً لهم.

حتى ما كان ممارسة كيدية في الحجّ منذ سيطرة آل سعود على الحجاز قبل قرن من الزمن، جعله ابن سلمان ابتزازاً مكشوفاً، عن طريق منح التأشيرات أو حجبها، والتلاعب في حصر الدول بحسب العلاقات معها واستجابتها للابتزاز، أو التدخل في الجهات التي تملك اختيار من يحصلون على التأشيرة في داخل تلك الدول، مثل حال سمير جعجع في لبنان الذي قيل إن الرياض خصّت له «كوتا» تأشيرات، أو إسرائيل التي صار الحجّ عنصراً في حملاتها الانتخابية، كما يُظهر وعد رئيس وزرائها السابق، بنينا مين نتنياهو، للحجّاج، قبل عام، بتوفير رحلات مباشرة لهم إلى مكة. والسياسة ذاتها تمنع الكثير من اليمنيين المقيمين في المناطق التي تسسيطر عليها حركة «أنصار الله» من الحصول على فرصة لأداء الشعيرة الكبرى، وتحدّ من حرية الحجّاج الإيرانيين، الذين نصحهم مرشد الجمهورية، علي خامنئي، بشراء الهدايا من إيران نظراً لغلاء أسعارها في السعودية - ما دفع بالأخيرة إلى إطلاق حملة ضدّه على وسائل التواصل الاجتماعي -، كما تُعرّض للحرمان الكثير من السعوديين والخليجيين والعرب المؤيّدين لحركات إسلامية تُعادلها الرياض من مثل «الإخوان المسلمين» و«حزب الله» ووسائل المقاومة الفلسطينية. ويحمل كثيراً أن يذهب حجاج إلى بيت الله ولا يعودوا، ليتبين أنهم معتقلون في المملكة بنية تسليمهم إلى دولهم كأدلة للتقرّب من تلك الدول. وتُعرّض للاعتقال، خلال سنوات ابن سلمان في ولاية العهد، حجاج ليبيون سُلّموا إلى قوات خليفة حفتر، وأخرون أردنيون وفلسطينيون ومصريون وعراقيون وحتى خليجيون، في حين أن المعارضين السعوديين لا يستطيعون دخول البلاد أصلاً، والدعاة الذين يعتبرهم النظام خطراً عليه، جلّهم في السجون. ولم يسلم من الاعتقال، كذلك، بعض أفراد أقلية الأويغور الذين سُلّموا إلى الصين التي يسعى ابن سلمان للتودّد إليها. وخلال سنوات مقاطعة قطر، لم تكتف السعودية بحرمان الحجّاج القطريين من دخولها، بل هدّدت بلداناً أفريقية فقيرة بمذع شعوبها من الحج بعد رفضها مجاراتها في المقاطعة. كما رفضت زيادة أعداد الحجّاج المالزيين على رغم توسيع الحرم المكي، إثر سحب ماليزيا قوّاتها من تحالف العدوان على اليمن عام 2018، وحذّرت إندونيسيا، وهي أكبر دولة إسلامية في العالم، من أنها ستضع عقبات أمام سفر حجاجها إلى مكة ما لم تُصوّت لصالحها عند الحاجة في مجلس الأمن.

ومع استمرار ذلك الواقع، يُعاد طرح موضوع وصاية النظام السعودي على الأراضي المقدّسة، ولكن ليس من قبيل دول مثل إيران، وإنّما من قبيل بعض المعارضين السعوديين ومنظّمات حقوق الإنسان العربية والأجنبية؛ إذ طالبت منظمة «سند»، في تقرير مفصّل عن انتهاكات هذا النظام، أصدرته لمناسبة استئناف الحج، بإقرار قانون يميّز بين دخول الأراضي السعودية العادية ودخول الأماكن المقدسة، لكنها استبعدت أن تُوافق حكومة الرياض على مطلبها لأنّه سيفقدها أداة لممارسة النفوذ السياسي. وإلى جانب التسييس، يتحول المال أيضاً إلى حائل دون رغبة كثري في الذهاب إلى الحج. إذ ارتفعت تكاليفه إلى

حدود جعلته حكراً على الأغنياء. حتى «تحويشة» العمر التي كان الناس يدّخرونها لتحقيق الحلم، لم تَعُدْ تكفي لإتمام ركنٍ من أركان دينهم، يعتبرونه مشروع العمر، ويدّؤوا بالادّخار والاستعداد له قبل زمن طويل من الوصول إليه. ويعود تضخّم الكلفة إلى أن الرياض رفعت أسعار الخدمات الإلزامية مثل خدمات المشاعر والطوافة والنقل، وأضافت خدمات إلزامية جديدة مثل حالات الطوارئ والتأمين الصحي ورسوم التأشيرة. وإلى جانب زيادة الضريبة على القيمة المضافة من 5% إلى 15%， أدّى التضخّم العالمي في الأسعار إلى ارتفاع خدمات الإيواء والغذاء في المملكة، فيما ارتفعت أسعار تذاكر الطيران كثيراً، بارتفاع أسعار النفط. وبحسب صحيفة «عكاظ» السعودية، تُقدّر أسعار حملات حجّاج الداخل 3 آلاف المتوجّط، من دون نقل، بسبعة آلاف دولار للحاج الواحد، بينما يبلغ متوجّط تكلفة حجّاج الخارج في دول الحجّاج، من دون نقل، والفارق الكبير بين السعرَين، تحمّله الصحيفة للأجهزة المختصة في دول الحجّاج.